

تكوين رأس المال الاجتماعي و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر

Social Capital Formation and its Impact on Economic Growth in Algeria

بلحناني أمينة*

مخبر التنمية المحلية والجماعات المحلية،

جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، الجزائر

amina.belhanafi@univ-mascara.dz

تاريخ القبول: 2021/03/17

تاريخ الاستلام: 2020/12/01

ملخص:

استهدفت الدراسة معرفة مدى تكوين رأس المال الاجتماعي في الجزائر و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال تطبيق استبيان شمل مؤشرات رأس المال الاجتماعي كما وضعها البنك الدولي، والدخل الفردي كمتغير يدل على النمو الاقتصادي وتحليل النتائج باستخدام الاختبارات الإحصائية.

بينت النتائج ضعف تكوين رأس المال الاجتماعي، كما بينت نتائج تقدير نموذج معنوية مستوى التعليم والسن والحالة العائلية، وعدم معنوية مؤشرات رأس المال الاجتماعي و بالتالي نستنتج أن رأس المال الاجتماعي لا يؤثر مباشرة على النمو الاقتصادي، لكن يؤثر بطريقة غير مباشرة عن طريق التعليم.

الكلمات المفتاحية: ترابط الاجتماعي، الثقة، رأس مال اجتماعي، نمو الاقتصادي

Abstract :

The study aimed to know the extent of social capital formation in Algeria and its impact on economic growth. By applying a questionnaire that included social capital indicators as developed by the World Bank, and per capita income as a variable indicating economic growth. And analyze the results using statistical tests.

The results showed weakness in the formation of social capital.

The results of the assessment of the significance of the level of education, age and marital status model were shown.

Social capital indicators are insignificant, and thus we conclude that social capital does not directly affect economic growth. But it affects indirectly through education..

Key Words: Trust, Social capital, Economic growth.

JEL Classification: M14, M13, M12.

*مرسل المقال: بلحناني أمينة amina.belhanafi@uiv-mascara.dz

المقدمة:

إن قضايا النمو و التنمية الاقتصادية كانت و مازالت من أهم المواضيع المتداولة بالدراسة من طرف مصممي السياسات الاقتصادية و متخذي القرارات في الدول المتقدمة و النامية حيث أشغلت المفكرين قديما و حديثا ، ذلك بمهدف التعرف على أسرار النمو ، ومصادره و أساليب تخصصه و علاقاته بالتنمية الاقتصادية و أسباب اختلافه بين الدول .

لكن ما أصبح من المؤكد اليوم أن ثروة المجتمع لا تتركز على ما يخرجه من موارد طبيعية ومادية فقط وإنما تشمل الموارد البشرية أيضا، كما أن العملية التعليمية وعملية الإنتاج تتم في بيئة تشمل منظومة من العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية والثقة والتضامن والروابط الأسرية والعلاقات... وهذه المظاهر والمميزات تترجم تحت عنوان رأس المال الاجتماعي، هذا الأخير الذي أصبح احد المواضيع الأكثر تناولا في البحوث الاقتصادية في السنوات الأخيرة، حيث بعد دراسته وصياغته النظرية والقياسية اعتبر عامل مهم للتنمية الاقتصادية ومن أهم أسباب تفاوت التطور والنمو الاقتصادي بين الدول. وبالتالي يؤثر رأس المال الاجتماعي و النمو الاقتصادي لمجتمع.

وبالنظر إلى حالة الجزائر يثور تساؤل عما إذا كان رأس المال الاجتماعي يقوم بهذا الدور.

بناء على ما تقدم، من المهم إذا معرفة مدى تكوين رأس المال الاجتماعي بالجزائر و دراسة العلاقة بين رأس المال الاجتماعي، والنمو الاقتصادي في الجزائر. ويمكن طرح إشكالية الدراسة كالتالي: **ما هو اثر تكوين رأس المال الاجتماعي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟**

ومنه يسعى هذا البحث إلى معرفة مفهوم رأس المال الاجتماعي وتبسيط الضوء نظريا على طريقة قياسه، و العلاقة بينه وبين والنمو الاقتصادي، ومن ثم إسقاط ماتقرر نظريا لدينا على الجزائر كدراسة حالة من خلال معرفة مدى تكوين رأس المال الاجتماعي في الجزائر وكيف يؤثر على النمو الاقتصادي، و من اجل تحقيق هذه الأهداف تم تطبيق استبيان يشمل مؤشرات رأس المال الاجتماعي كما وضعها البنك الدولي و معرفة العلاقة بين رأس المال الاجتماعي و النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التي تم جمعها عن طريق استخدام الاختبارات الإحصائية ، اختبار تساوي المتوسطات ، اختبار تحليل التباين المتعدد، التحليل العاملي ، تقدير نموذج متعدد.

I. طبيعة رأس المال الاجتماعي:

1. تطور مفهوم رأس المال الاجتماعي:

إن فكرة رأس المال الاجتماعي هي ليست جديدة لكن المفهوم يجد ذاته حديث جدا لكن يختلف الدارسون لهذا المفهوم حول الفترة الزمنية التي ظهر فيها هذا المفهوم. فمثال: "Galindo", "Mendz"..... يعتقدون انه يمكن إيجاد مؤشرات أو كلمات مفتاحية تدل على هذا المفهوم عند "A. Smith, 1776". لكن الرأي الأكثر انتشارا وشيوعا هو أن نشأة رأس المال الاجتماعي تعود إلى "k. Marx, 1867" من خلال كتاباته "رأس المال" الذي صدر في أربعة مجلدات ، وسبب إرجاع ظهور مفهوم رأس المال لاجتماعي له هو أن مفهوم رأس المال الذي

تحدث عنه في كتاباته اتسع ليشمل أشكالاً متعددة منها: رأس المال الاجتماعي، رأس المال الثقافي، رأس المال البشري، رأس المال الديني

لكن فريق آخر من الباحثين يرى أن ظهور رأس المال الاجتماعي يعود إلى أفكار "E.Durkheim, 1897" في دراسته لقضية الانتحار حيث أكد على دور الشبكات الاجتماعية وأهميتها في الصحة النفسية للفرد. فكلما كان للفرد حجم كبير ودرجة عالية من العلاقات الاجتماعية نقصت احتمالية وقوعه في خطر الانتحار. وكأول استخدام لرأس المال الاجتماعي كان من طرف "Dewey John" لكنه لم يحدد مفهومه الخاص، حيث ركز على الاتصال للتعبير عن رأس المال الاجتماعي واستخدامه من خلال تغيير المعلومات وتحديد المشكلات ومواجهتها وإدارة الصراع وحيث ترتبط العلاقات الاجتماعية بالقدرات الفردية.

لكن كأول مرة ظهر مفهوم رأس المال الاجتماعي بشكل واضح كان سنة 1916 على يد المشرف الحكومي للمدارس الريفية في غرب فرجينيا "J.Hanifan" في كتابه "Center Communiy"، حيث حدد "J.Hanifan, 1920" رأس المال الاجتماعي من خلال تحديد شكله حيث لا يشير إلى العقارات أو الممتلكات بل هو اشتراك للعلاقات الصديقة، الودية، المتعاون، العلاقات المتبادلة والتضامنية التي تميز أطراف المجتمع وهذه العلاقات تحتوي في ذاتها على ثروة إي رأس مال نافع لرفاهية أطراف المجتمع.

وبعد ذلك استعمله "Jakbos, 1961" في تحليله للمقاطع الحضرية، حيث عرفه على أنه الشبكات الاجتماعية والجماعات الداخلية في المجتمع التي تصف العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والتعاون والتنسيق القائم في المجتمع. (طلعت مصطفى السروجي، 2009)، صفحة 17

والى غاية 1970 بقيت الدراسات حول رأس المال الاجتماعي دراسات أولية في مرحلة التطور. إلا أن آثار هذا المفهوم اهتمت الأخصائيين الاقتصاديين والسوسيولوجين وحتى علماء السياسة مع بداية سنوات 1980 مع أعمال "P.Bourdieu, 1980" وبعدها بفترة تأتي أعمال "J.Coleman, 1988-1990" وأعمال "R.Putnam, 1995-2000"، حيث تناولت الموضوع بشكل تفصيلي إما من ناحية المفهوم النظري والتكوين وإما من ناحية الدور العملي وبحث المستوى والنتائج التابعة لذلك.

فبدأ "P.Bourdieu, 1986" يعرف رأس المال الاجتماعي انه هو "مجموع الموارد المحققة والمتوقعة التي ترتبط بملكية شبكة من العلاقات المستمرة التي تكون أقل أو أكثر تنظيم للمعرفة واستطلاع المعارف المتبادلة بمعنى آخر هو الانتماء لمجموعة." و من ثم ظهرت دراسات "J.Coleman, 1988" الذي عرفه بأنه "سلسلة من الوحدات المختلفة المتباينة التي لها عنصرين مشتركين هما من جهة أنها تشكل تركيب أو جهاز اجتماعي، ثم يسهل العمليات وتنفيذ مهام الأشخاص داخله كجزء آخر منه، بخلاف باقي رؤوس الأموال فإن رأس المال الاجتماعي ينحل في العلاقات بين الأشخاص، وهو لا ينحصر في الأشخاص بعينهم ولا في أجهزة الإنتاج المادية".

وبالانتقال إلى "R.Putnam" وأعماله نجد استخدامه لرأس المال الاجتماعي جاء في كتابه "جعل الديمقراطية تنجح وفيه عرف رأس المال الاجتماعي على أنه "يجسد مقومات التنظيم الاجتماعي والتي تتمثل في الثقة والتعاون

والتشبيك "Networking" والتي يمكن من خلالها الإسهام في تحقيق التطور والتقدم داخل المجتمع سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات".

2. قياس رأس المال الاجتماعي:

التعريفات السابقة بينت أن رأس المال الاجتماعي ليس بكيان واحد بل هو يتكون من مجموعة من الأبعاد بعض من هذه الأبعاد هي مؤشرات نوعية صعب تكميمها أو قياسها بشكل مباشر، مثل الثقة، فأصبح من الواضح انه يواجه قياس رأس المال الاجتماعي مجموعة من التحديات والإشكاليات وانه ليست هناك طريقة مباشرة لقياسه في أي مجتمع في وقت معين. ولهذا، فإن الطريقة الوحيدة لتكوين فكرة كمية عن رأس المال الاجتماعي هي اعتماد أسلوب الاستفتاءات. يتم تحضير استمارة أو استبيان فيها أسئلة تخص الأبعاد المختلفة لمفهوم رأس المال الاجتماعي وفق التعريف المعتمد، ويتم توجيه الأسئلة إلى عينة عشوائية من المجتمع المعني، ثم يتم تحليل الإجابات واستنباط مؤشرات محدودة وخاصة قليلة يتم استعمالها بعد ذلك لاستنباط حجم رأس المال الاجتماعي. وبالتالي يبقى المبدأ الأساسي هو الاستبيان لقياس رأس المال الاجتماعي هي غير انه عند تحديد نوعية "الأسئلة التي يجب طرحها في الاستبيان يجب تشمل ثلاثة محاور هي: المدخلات والمخرجات، والتوقعات" (فضل النقيب، 2006).

1.2. المدخلات:

وهذا المحور يشمل، بشكل رئيسي، نوع الجماعات أو الهيئات أو التنظيمات التي ينشأ رأس المال الاجتماعي من تفاعل أعضائها و هي تشمل الأسئلة مقسمة إلى فئتين: الفئة الأولى تخص هيكلية الجماعات المعنية أو بنيتها وتشمل النوعية: مثل دينية، وثقافية، واقتصادية، وسياسية، واجتماعية، ورياضية، وفنية... الخ. والعضوية: تجانس أو عدم تجانس أعضاء الجمعية (الجنس، الدين، الدخل... الخ) وهيكلية: الجماعة جماعة يتساوى أعضاؤها في الحقوق والواجبات (غير رسمية)، أو (جماعة رسمية) ذات هيكل هرمي. أما الفئة الثانية من الأسئلة الخاصة بالمدخلات تتعلق بقدرات أعضاء الجماعة مثلاً تحصيل دراسي أو مكانة اجتماعية والإمكانات المتاحة لهم مثل إمكانيات الاتصال .

2.2. التوقعات:

و يشمل توقعات كل عضو من الجماعة إلى مدى تحقيق الأهداف التي نشأت من أجلها الجماعة وأيضا توقعات العضو بالنسبة لسلوك الأعضاء الآخرين، وإلى أي حد يثق العضو بالآخرين، ويتوقع أن يتضامنوا معه أثناء الأزمات ويمكن التمييز بين ثلاث فئات من الأسئلة: الفئة الأولى تخص الواقع الموضوعي الموجود، الذي نشأت الجماعة للعمل على تغييره، وتخص الفئة الثانية من الأسئلة توقعات عضو الجماعة من الأعضاء الآخرين، وذلك حسب مدى ثقة عضو الجماعة بالأعضاء الآخرين، واعتقاده بأنهم سيتصرفون وفق المصلحة العامة للجماعة، وليس المصلحة الخاصة وسيعملون معا عند حدوث أزمات طارئة. أما الفئة الثالثة من الأسئلة الخاصة فإنها معنية بتوقعات العضو بالنسبة لقدرة الجماعة على تحقيق الهدف الذي تسعى إليها وإما تكون أهداف ممكن تحقيقها في فترة زمنية قصيرة أو أهداف يتطلب تحقيقها عدة سنوات.

3.2. المخرجات:

تشمل الأسئلة الخاصة بالنتائج وتنقسم إلى فئتين من الأسئلة: الفئة الأولى تخص الإنجازات الواقعية التي حققها الجماعة مثل المشروعات التي تعاون أعضاء الجماعة على القيام بها، أو المؤسسات التي أنشأها الجماعة لتقديم خدمات معينة، أما الفئة الثانية، فتخص شعور أعضاء الجماعة وانطباعاته من خلال مدى تأثير انضمامه لهذه الجماعة على شعوره بالسعادة والرضا النفسي و مدى قدرة الجماعة على التأثير في شؤون حياته الخاصة والتأثير على الحياة عامة للمجتمع. وإن تحليل الإجابات عن كل هذه الأسئلة يهدف إلى الخروج بثلاثة مؤشرات كمية، وحيث حساب المتوسط المرجح لهذه المؤشرات الثلاثة يعطي قيمة كمية واحدة تمثل رأس المال الاجتماعي وبالتالي يستعمل هذا المقياس (المتوسط المرجح لمؤشرات المدخلات والتوقعات و المخرجات) كمقياس كمي لرأس المال الاجتماعي.

II. رأس المال الاجتماعي و النمو الاقتصادي:

كان يعتقد سابقا أن الاستثمار الحقيقي يرجع إلى الاستثمار في رأس المال الطبيعي (الآلات والمعدات)، ولكن مع تعمق الاقتصاديون، ومع تطور أساليب القياس الاقتصادي اكتشف بعض العلماء أن الزيادة التي تحصل في الناتج المحلي (النمو الاقتصادي) لا ترجع فقط إلى الزيادة في رأس المال الطبيعي ولكن هناك عوامل أخرى تفسر كثير من تلك الزيادة ومن هذه العوامل رأس المال الاجتماعي وهنا يبرز السؤال الطبيعي عن مكان رأس المال الاجتماعي في عملية النمو الاقتصادي، هل هو رأس مال آخر كانت نظرية النمو الاقتصادي تتجاهله في الماضي؟ وإن ذلك يستدعي القول الآن :إن النمو يتم بوساطة ثلاثة رؤوس أموال: المادي، والبشري والاجتماعي؟ أم أن رأس المال الاجتماعي هو من صفات الثقافة والمؤسسات والسياسات وإن تلك الصفات تعمل على زيادة رأس المال البشري ورأس المال المادي والمعارف التقنية والكفاءة الإنتاجية، أي انه لا يسهم بشكل مباشر في عملية الإنتاج ولكنه يعمل على زيادة عوامل الإنتاج وإنتاجية تلك العوامل. وبالتالي فهناك وجهتي نظر من حيث تأثير رأس المال الاجتماعي على النمو الاقتصادي وهي كالتالي:

1. أثر غير مباشر:

إن وجهة النظر الأولى تعتبر أن رأس المال الاجتماعي يؤدي إلى زيادة عوامل الإنتاج وزيادة النمو الاقتصادي ولا يعتبر عامل إنتاج مستقل، ولنبين هذا الرأي نأخذ الدراسات التالية :

دراسات عن نشاط جماعات أخرى تقوم بتوليد رأس المال الاجتماعي الذي يؤثر بدوره على تراكم رأس المال البشري مثل جمعيات أولياء التلاميذ (الجمعيات التي تنظم لقاءات بين أولياء التلاميذ وأساتذتهم في مؤسسة تربوية معينة . حيث تقوم هذه الجمعيات بمناقشة المشاكل التي يواجهها التلاميذ، والعمل على إيجاد حلول لها يشترك في تنفيذها الآباء والأمهات في البيت والمعلمون في المدرسة، ولقد أثبتت دراسات ميدانية كثيرة أن ذلك يؤدي إلى تحسين الأداء العلمي للتلاميذ، وبالتالي هنا أيضاً من الملاحظ أن رأس المال الاجتماعي الذي ينشأ من نشاط تلك الجمعيات يؤدي

إلى زيادة رأس المال البشري، ولا يؤثر مباشرة على عملية الإنتاج . بالتالي رأس المال الاجتماعي يؤثر على التعليم وهذا الأخير يؤثر على النمو الاقتصادي ومنه تبين الأثر غير مباشر لرأس المال الاجتماعي على النمو الاقتصادي. كمثال لدينا دراسة "مؤشر النزاهة، 2010" إن مكافحة الفساد باعتباره احد معوقات التنمية يتطلب توفر إرادة سياسية من قبل صانعي القرار الراغبين في الإصلاح، ومنح هامش من الحرية للمؤسسات المجتمع المدني للقيام بدورها الفاعل والمؤثر ومساند للجهود التي تبذلها الحكومات، والرامية إلى محاربة الفساد، وهو المتمثل في كثافة شبكات الاجتماعية وشبكات السلطة « linking »، وان الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من شأنه أن يساهم في تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي لمواجهة هذه الظاهرة، وتوظيف المناهج والوسائل الفعالة. وقد جاء في آخر تقرير صادر للمنظمة الدولية للشفافية حول الفساد في العالم لمجموعة واسعة من الدول ويشير فيما يتعلق بالجزائر إلى مايلي: 75% من المؤسسات الجزائرية التي شملها الاستطلاع حول الفساد نجد إن 6% من رقم الأعمال موجه للعمولات والرشاوى، وقد وضعت المنظمة الجزائر من بين الدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط الأكثر تعرضا لظاهرة الفساد، الجزائر تحتل المرتبة 97 عالميا في انتشار ظاهرة الفساد بمعدل شفافية لا يتجاوز 10/2.8 بعد كل من تونس والمغرب بمعدلات 4.2، 3.3 على التوالي، ويوضح مؤشر الشفافية في الدول العربية أن الفساد الإداري لا يزال يمثل مشكلة كبيرة في غالبية الدول العربية وان الوضع لم يتحسن في كثير منها منذ عام 1985 بل تراجع لدى بعض الدول ومنه يظهر الأثر غير مباشر لرأس المال الاجتماعي من خلال محاربة الفساد على النمو الاقتصادي.

كما تعتبر الصحة من مؤشرات الدالة على المستوى الاجتماعي والرفاهية ، وعموما الصحة عامل مهم للرفاهية و النمو الاقتصادي، وأكدت الدراسات إن هناك علاقة طردية بين مستوى رأس المال الاجتماعي وتطور مؤشر الصحة، وبالتالي يعتبر رأس المال الاجتماعي عامل غير مباشر مؤثر في رأس المال الاجتماعي من خلال الصحة وتأثير رأس المال الاجتماعي على الصحة العامة يتم من خلال قنوات عدة منها قناة المعلومات حيث تقوم المؤسسات أو تجمعات الأفراد بنشر معلومات بين أعضائها لها آثار ايجابية على صحة الأفراد ومن بين الدراسات التي ربطت بين رأس المال الاجتماعي و الصحة لدينا دراسة "I.Kawachi et Al,1999" التي شملت حوالي 167 ألف شخص في 39 ولاية أمريكية وقد بينت نتائجها أن مؤشرات رأس المال الاجتماعي مثل الثقة، القابلية عند الأفراد للتطوع والمساعدة وانتشار العضوية في الجمعيات ومدى المساهمة في النشاطات المدنية لها علاقة قوية مع المستوى الصحي للأفراد في التجمعات التي تمت دراستها و أظهرت نتائجها بوضوح العلاقة القوية بين مؤشرات رأس المال الاجتماعي ومعدل الوفيات بشكل عام ومعدل الوفيات من الأمراض المزمنة خاصة أمراض القلب عند الرجال في ولايات المتحدة الأمريكية وبان ضعف الروابط الاجتماعية يؤدي إلى زيادة معدلات الوفيات.



كما أشار "P.Hawe , A. Shiell,2000" في دراستهم حول رأس المال الاجتماعي والصحة العامة أن الأشخاص الأصحاء لهم روابط أقوى من العائلة والمجتمع وكذلك يتمتعون بالقدرة والثقة لاتخاذ قرارات وللمبادرة بحل المشاكل الصحية والمشاركة بفعالية في تطور الخدمات الصحية.

أما في دراسة "A.Taylor and Al ,2006" حول مدى تأثير رأس المال الاجتماعي على السياسة الصحية في مناطق مهمشة في استراليا بينت إن ضعف المستوى الصحي في تلك المناطق نتيجة ضعف الشبكات الاجتماعية وعدم حضور الاجتماعات العامة.

وفي دراسة "Abbout, 2010" بعنوان رأس المال الاجتماعي والصحة -ماهو دور المشاركة؟ أوضحت إن المشاركة سواء كانت مدنية سياسية ترفيهية تطوعية تؤدي إلى التقليل من العزلة الاجتماعية والإصابة بالأمراض النفسية والجسدية.

وبالتالي تعتبر الدراسات السابقة الأثر الايجابي لرأس المال الاجتماعي على صحة الأفراد والصحة العاملة وهذه الأخيرة تعتبر عامل مهم للرفاهية و النمو الاقتصادي ، ومنه يظهر الأثر غير مباشر لرأس المال الاجتماعي على النمو الاقتصادي.

أما دراسة "سمية أحمد، 2014"، فقد استهدفت الدراسة تقييم دور رأس المال الاجتماعي في تقليل التفاوت ودعم الفقراء في مصر، وتحليل محددات اللجوء إلى رأس المال الاجتماعي.تستخدم الدراسة بيانات مسح مرصد أحوال الأسرة المصرية الذي يجريه مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء،بينت النتائج أن الانتفاع برأس المال الاجتماعي، يتوقف على تقييم الأسرة لوضعها، وليس على دخلها، على النقيض من التحويلات الحكومية التي يعتمد الانتفاع بها، على تحقق شروط ترتبط بالدخل كما بينت النتائج أن رأس المال الاجتماعي له دور في دعم أصحاب محدودي الدخل بدرجة أكبر من نظام التحويلات الحكومية.

2. أثر مباشر

هناك كثير من الدراسات تعتبر رأس المال الاجتماعي عنصر أساسي في عملية النمو الاقتصادي وتعامل معه ، كعامل مستقل من عوامل الإنتاج يضاف إلى رأس المال المادي والبشري والتكنولوجيا ، في نموذج النمو الاقتصادي، حيث أن النموذج الكلاسيكي كان يحدد بثلاثة عوامل أساسية هم : رأس المال ،الأرض والعمل لكن أضاف روبرت سولو عنصر التكنولوجيا (رأس المال المادي) في عملية النمو نظرا لأهميته ،بعد ذلك ظهرت أفكار شولتز ضمن نظريته في رأس المال البشري ،حيث يفسر نظريته لأهمية رأس المال البشري في عملية النمو الاقتصادي هو أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان متقدمة النمو هو ناتج من خلال الاستثمار في رأس المال البشري. وهذا ما توصل إليه أيضا كل من "N. Mankiw,D. Romer,D. Wei,1992"، من خلال دراستهم الاختلافات في معدلات النمو في 98 دولة. فقاموا بتعديل نموذج سولو ليشمل رأس المال البشري. هذا النموذج ليصبح كالتالي

$$Y = A_t K^{\frac{1}{3}} H^{\frac{1}{3}} L^{\frac{1}{3}}$$

كما تعتبر دراسة "F.Helliwell, R. Putnam, 1995" من أوائل الدراسات التي تناولت الأثر المباشر لرأس المال الاجتماعي على النمو الاقتصادي، الدراسة استخدمت ثلاثة مؤشرات لرأس المال الاجتماعي 1-المجتمع المدني، الكثافة التنظيمية والتصويت 2-جودة الحكومة الإقليمية 3- رضا المواطنين على الحكومة الإقليمية، نتائج الدراسة أوضحت أن قياس رأس المال الاجتماعي دلالة معنوية على عوامل النمو على المدى الطويل في معظم الانحدارات.

هناك دراسة (S.Nicolas, 2000) " التي أكدت أيضا على وجود اثر مباشر لرأس المال الاجتماعي ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي، وإدخال هذا المتغير بصورة مستقلة في نموذج النمو الاقتصادي حيث تم تقدير دالة رأس المال الاجتماعي لوحدها باعتبارها دالة خطية بسيطة هي من الشكل: $F(V)=a+b_1(V)$ V يمثل رأس المال الاجتماعي .

بعدها تقدير نموذج النمو الاقتصادي أيضا عن طريق دالة خطية متعددة من الشكل:

$$Y=b_0+a+b_1(V)+b_2(Kp)+b_3(Kh)+b_4(Kn)+b_5(L)+e$$

حيث: Kp: رأس المال المادي، Kh: رأس المال البشري، Kn: رأس المال الطبيعي، L: العمل

دراسة "J. Temple, 2000" حول اثر التعليم و رأس المال الاجتماعي عل النمو الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE، حيث اعتمدت هذه الدراسة على استخدام بيانات الاقتصاد الكلي لمعرفة الأثر النسبي للتعليم بصفة عامة و لاقتصاديات التعليم بصفة خاصة، حيث توصلت الدراسة إلى وجود اثر ايجابي و فوائد إنتاجية للتعليم في بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، إلا أن هذه الفوائد الإنتاجية تبقى ضعيفة مقارنة بنتائج الدراسات التي أجريت حول اقتصاديات التعليم من قبل المفكرين الآخرين، أيضا من نتائج الدراسة أن الإنفاق العام والخاص على المؤسسات التعليمية هو حوالي 6 % من نصيب الناتج المحلي الإجمالي الكلي للدول الأعضاء في المنظمة، فهذا ما يقلل من حجم تكلفة الفرصة الحقيقية للاستثمارات التعليمية، أو للإنفاق و الاستثمار في قطاع التعليم لأنه لا يأخذ في الاعتبار نسبة الأرباح الضائعة وعموما، يجب أن يكون واضحا أن توفير الخدمات الأساسية كالتعليم يمثل التزاما كبيرا من قبل دول الأعضاء في توفير المورد البشري و توفير الرعاية الاجتماعية لان هذه الأخيرة تساهم بنسبة كبيرة في تكوين و قياس رأس المال الاجتماعي.

"K.Chou, 2006" اقترح في هذه الدراسة ثلاثة نماذج للبحث عن العلاقة بين رأس المال الاجتماعي و النمو الاقتصادي حيث على أساس هذه الدراسة، رأس المال الاجتماعي يساعد على تراكم رأس المال البشري والعاطفي على التنمية المالية من خلال آثاره على الثقة الجماعية والمعايير الاجتماعية وتيسير شبكة الاتصالات بين الشركات مما يؤدي إلى خلق ونشر الأعمال والابتكارات التكنولوجية. وعلى أساس هذا البحث تم التفريق في رأس المال الاجتماعي بين مختلف البلدان ويمكن تفسير هذا مع الاختلاف في السياسات الحكومية.

"I.Neira, al, 2009" في دراسة حول العلاقة بين رأس المال الاجتماعي و البشري في أوروبا، البيانات المستخدمة في هذا البحث تتعلق ب 14 دولة متقدمة اقتصاديا خلال الفترة من 1980-2000، حيث تم استعراض



لأدبيات رأس المال الاجتماعي و من ثم مناقشة العلاقة المحتملة بين رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي، استخدم نموذج اقتصادي قياسي وهذا من اجل الحصول على نتائج قوية فيما يتعلق رأس المال البشري أو الاجتماعي وأثره على النمو الاقتصادي.

دراسة "J. Dearmon, 'G.Robin, 2011" استهدفت هذه الدراسة تأثير الثقة على رأس المال البشري و المادي ، وتمت الدراسة على عينة 50 دولة من 1976-2005، وتبين أن الثقة لها أثر إيجابي ومعنوي على رأس المال البشري، وتأثير غير خطي على رأس المال المادي، حيث زيادة الثقة في بلد فيه الثقة منخفضة، يكون لديه تأثير أكبر على تراكم رأس المال المادي ، من زيادة مماثلة في الثقة في بلد الثقة فيه عالية .

أما دراسة "W.Deng , Y.Lin, J. Gong, 2012" كان هدفها هو تقييم دور رأس المال الاجتماعي في توليد عدم التجانس في عمليات النمو عبر مقاطعات الولايات المتحدة عن طريق تقدير انحدارات النمو، وذلك باستخدام طريقة معامل الانحدار، أشارت النتائج إلى اختلافات كبيرة من حيث تقديرات معامل رأس المال الاجتماعي عبر جميع أنحاء الولايات المتحدة وبالإضافة إلى ذلك التقديرات بينت أن عملية النمو التي تربط الدخل الأولي، التحصيل العلمي، والتنوع العرقي، وعدم المساواة، والكثافة السكانية، والنشاط الحكومي في النمو تختلف مع رأس المال الاجتماعي في الطريقة غير الخطية.

النتائج تدل على أن الاختلافات مستعرضة في الأداء الاقتصادي تنبع من الخلافات ليس فقط في قيم محددات النمو، ولكن أيضا اختلافات في تأثيرات هذه المتغيرات ، والتي تعتمد بدورها على مستوى رأس المال الاجتماعي . "Horváth, 2013.R" استهدفت هذه الدراسة تأثير الثقة العامة على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وتقييم السببية .، الدراسة تمت على خمسين بلدا، وتبين أن الثقة تمارس تأثيرا إيجابيا على النمو على المدى الطويل، تشير إلى أن الثقة هي دافعا هاما للنمو على المدى الطويل، كما أظهرت النتائج أيضا أن الثقة هي المفتاح للنمو في البلدان التي لديها ضعف سيادة القانون.

دراسة "B.Yeon Kim ,K.Youngcho, 2014" استهدفت هذه الدراسة اثر رأس المال الاجتماعي على تنظيم المشاريع و إدارة الأعمال، حيث استخدمت الثقة في الغرباء، و الثقة في المؤسسات العامة لتدل على رأس المال الاجتماعي، وتشير النتائج إلى أن سواء الثقة في الغرباء، أو في المؤسسات العامة تسهل إدارة الأعمال، حيث وجدت أيضا أن العلاقات الشخصية للوالدين بأطفالهم ترتبط بشكل ايجابي بإدارة الأعمال ، من خلال التركيز على تشجيع أطفالهم للمبادرة في الاستثمار في المشاريع ، وتشير الدلائل إلى أن كلا من المعايير والشبكات الاجتماعية تؤثر على الاستثمار في المشاريع .

دراسة "G. Daniele, B. Gey, 2015" لقد زادت أهمية الاقتصادية للرفاهية بقوة على مر الزمن، و عليه استهدفت هذه دراسة الثقة بين المواطنين، وأثرها على الرفاهية المواطنين، وهل يمكن أن تلعب دورا محوريا لدعم دولة الرفاه، وبينت النتائج على وجود علاقة إيجابية قوية بين الثقة بين الأفراد ودعم دولة الرفاه .

Ausina, 2015. Palomino, E. Forte, J.A" دراسة

استهدفت هذه الدراسة معرفة دور مختلف عناصر رأس المال الاجتماعي على النمو الاقتصادي، في 85 منطقة أوروبية خلال الفترة 1995-2008، و تم تحليل رأس المال لاجتماعي من خلال ثلاثة مؤشرات، هي الثقة، المشاركة الاجتماعية و الأعراف الاجتماعية، وأوضحت النتائج أن مؤشرات رأس المال الاجتماعي له أثر على النمو الاقتصادي، لكن بآثار متفاوتة، حيث أن الأعراف الاجتماعية تعتبر اضعف مؤشر مؤثر على النمو الاقتصادي.

III. الدراسة التطبيقية لعلاقة بين رأس المال الاجتماعي و النمو الاقتصادي في الجزائر:

كما تعرفنا أن قياس رأس المال الاجتماعي يواجه مجموعة من التحديات والإشكاليات، من أبرزها أنه يتكون من مجموعة من الأبعاد، التي يصعب تكميمها أو قياسها بشكل مباشر، مثل الثقة، والتجمعات، والشبكات، والمعايير . كما أن مفهوم رأس المال الاجتماعي يعكس العلاقات على مستوى المجموعة فأسهل طريقة لقياسه عن طريق الاستبيانات التي تقدم إلى الأفراد.

وهذا ماحولنا تطبيقه على الجزائر، تم وضع استبيان تكوين رأس المال الاجتماعي في الجزائر، وعلاقته والنمو الاقتصادي مع أخذنا المثال النموذجي في ذلك هو استبيان البنك الدولي، لكن اقتصرنا في العمل على بعض المؤشرات القياسية التي تعكس الأبعاد المختلفة لرأس المال الاجتماعي، وقد شملت الاستثمار مجموعة كبيرة من الأسئلة كلها أسئلة مغلقة إجابتها محددة، كان على المستجوب اختيار الإجابة المناسبة في رأيه فقط.

حيث شملت الاستثمار أربعة أجزاء:

الجزء الأول شمل أسئلة تخص الشخص المستجوب (المبحوث) من حيث الجنس (ذكر/أنثى)، مستواه التعليمي، منصب العمل الذي يشغلونه، الدخل الفردي

أما الجزء الثاني فقد شمل الأسئلة الخاصة بمؤشرات رأس المال الاجتماعي

تقسم هذا الجزء إلى 6 مؤشرات فرعية وهي مؤشرات رأس المال الاجتماعي كما وضعها البنك الدولي، حيث شمل المؤشر الفرعي:

1. معامل الصدق والمصدقية:

قبل إجراء البحوث واختبار الفرضيات فإنه لا بد من التأكد من صدق أداة القياس المستخدمة، حيث تعكس الموثوقية درجة ثبات أداة القياس. و لهذا تم اختيار واستخدم معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لقياس مدى ثبات أداة القياس من ناحية التنسيق الداخلي للعبارات و يمكن القول أن الحد الأدنى لقيمة معامل ألفا يجب أن يكون من 0.70 و كلما ارتفعت قيمة هذا المعامل، دل ذلك على ثبات أكبر لأداة القياس.

أما النتائج الخاصة بكل مؤشر من الاستبيان ، و قيمة هذا المعامل كلية فقد كانت كالآتي:

جدول 01: درجة صدق وثبات الاستبيان

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments		
0.921	80		
0.705	20	المشاركة في الجمعيات	مؤشرات رأس المال الاجتماعي
0.888	27	الثقة	
0.67	4	العمل الجماعي	
0.758	8	الترايط الاجتماعي	
0.724	8	المعلومة والاتصال	
0.797	7	المشاركة السياسية	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS 20,

إن قيمة معامل الثبات لافا كرونباخ لعبارات الاستبيان ككل قدرت ب 0.921 ، مما يدل على أن الاستبيان صادق و هو يمثل المجتمع الذي سحبت منه العينة ، أما بالنسبة لمؤشرات رأس المال الاجتماعي أجزاء، القيمة تتراوح بين 0.72 إلى 0.96 و هي قيم جيدة وهذا مايدل أن عبارات كل جزء من الاستبيان صادق وتمثل المجتمع. ولمعرفة خصائص العينة أكثر لدينا الجداول التالية توضح توزيع العينة حسب الجنس والسن والتعليم.

الجدول 02: توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

النسبة المئوية	التكرار		
0.2%	1	مستوى ابتدائي	مستوى التعليم
2.2%	10	مستوى أساسي/متوسط	
8.0%	36	مستوى ثانوي	
87.4%	394	مستوى جامعي	
1.3%	6	تكوين مهني	
0.9%	4	أخرى	
100%	451	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS 20,

تبين لنا معطيات هذا الجدول أن أغلبية المبحوثين هم من ذو مستوى جامعي حيث تقدر نسبة ب 87.4 % وهي أكبر نسبة لأنها تحتوي لحاملي شهادة الليسانس و شهادة الماستر و شهادة الماجستير و شهادة دكتوراه أما الأشخاص ذو المستوى الثانوي قدرت النسبة ب 8.0% تليها نسبة أفراد العينة ذووا مستوى التعليمي الأساسي أو المتوسط 2.2% وقدترت نسبة ذو مستوى التكوين المهني ب 1.3 % .

جدول 03: توزيع عينة الدراسة حسب مستوى الدخل الفردي

النسبة	التكرار	
52.6%	237	أقل من 18000 دج
4%	18	من 18000 إلى 24000 دج
28.2%	127	من 24000 إلى 60000 دج
12.4%	56	من 60000 إلى 100000 دج
2.9%	13	أكثر من 100000 دج

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS 20,

2. توزيع العينة حسب مؤشرات رأس المال الاجتماعي

جدول 04: توزيع عينة الدراسة حسب الانتماء للجمعيات

عضو فعال	عضو غير فعال	غير منتمي	
6,2%	6,4%	87,4%	الانتماء إلى الجمعية الدينية
6,7%	6,4%	86,9%	الانتماء إلى جمعية رياضية
6,9%	4,0%	89,1%	الانتماء إلى جمعية الفن و الثقافة
1,8%	2,7%	95,6%	الانتماء إلى جمعية أولياء التلاميذ
2,0%	4,7%	93,3%	الانتماء إلى جمعية الصحة والطب
4,0%	6,9%	89,1%	الانتماء إلى جمعية مهنية
4,2%	4,7%	91,1%	الانتماء إلى أحزاب سياسية
3,1%	6,4%	90,5%	الانتماء إلى جمعية البيئة و الوسط المعيشي
5,3%	10,6%	84,0%	الانتماء إلى النقابات المهنية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS 20,

من الجدول السابق تستنتج أن الأفراد لا يشاركون في الجمعيات فلقد قدرت نسبة عدم المشاركة في كل الجمعيات مهما كان نوعها بأكثر من 84 %.

الجدول 05: توزيع عينة الدراسة حسب الثقة

التكرار	النسبة	
74	16.4%	يمكن الوثوق بمعظم الناس
377	83.6%	نحتاج للحذر الشديد

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS 20,

من الجدول نجد أن نسبة الثقة في الأشخاص قدرت ب 16% و هي ضعيفة جدا

الجدول 06: أهم الاختلافات المسببة لتفشي المشاكل بين الأفراد

نعم	لا	
86.3%	13.7%	الاختلافات المادية
59.2%	40.8%	التمييز بين الذكور و الإناث
84.3%	15.7%	الاختلافات في الانتماءات السياسية
60.5%	39.5%	الفرق في التعليم
69.6%	30.4%	الاختلافات في المعتقدات الدينية
61%	39%	التمييز بين الأجيال (بين الأكبر و الأصغر سنا)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS 20,

جدول 07:الشعور بالأمن

النسبة	التكرار	
27.1%	122	لا اشعر بأمان تماما
66.5%	300	أمان قليلا
6.4%	29	أمان كثيرا

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS 20,

كخلاصة عامة معظم لأفراد لا يشاركون في الجمعيات وبالتالي ضعف الانتماء للجمعيات ، ضعف الثقة الكلية وان وجدت هي لا تخرج عن المحيط العائلي وضعف الثقة في بقية الأشخاص والأفراد ويعتبر النواب السياسيون آخر الأفراد الذين يثقون فيهم بنسبة 1% وبالتالي هذه النتيجة الأخيرة جاءت مؤكدة لنتيجة ضعف المشاركة السياسية، أما فيما يخص مؤشر الترابط الاجتماعي فتم استنتاج انه هناك ترابط اجتماعي فمعظم الأشخاص سعداء نوعاما في حياتهم و يشعرون بالأمن، و يفضلون المشاركة في المشاريع العامة و العمل الجماعي وبالتالي تحسن في مؤشر العمل الجماعي و في مؤشر المعلومة والاتصال. وبالتالي كخلاصة لهذا العنصر نستنتج ضعف تكوين رأس المال الاجتماعي في الجزائر.

3. الاختبارات الإحصائية:**1.3. التحليل العاملي:**

"أن التحليل العاملي هو التعبير عن الأكثر بالأقل " والهدف منه في دراستنا هو البحث عن المؤشرات الأكثر أهمية في تكوين رأس المال الاجتماعي في الجزائر حيث تم اختيار 60 متغير وهي تمثل أسئلة لاستبيان وهي مرتبة حسب الاستبيان وهي تشمل: السن، الحالة العائلية، المستوى التعليمي، العمل، متغيرات الثقة، المشاركة في الجمعيات، الترابط لاجتماعي، العمل الجماعي، المشاركة السياسية، المعلومة والاتصال و وتم الاعتماد على طريقة " principal components" والنتائج موضحة كالتالي:

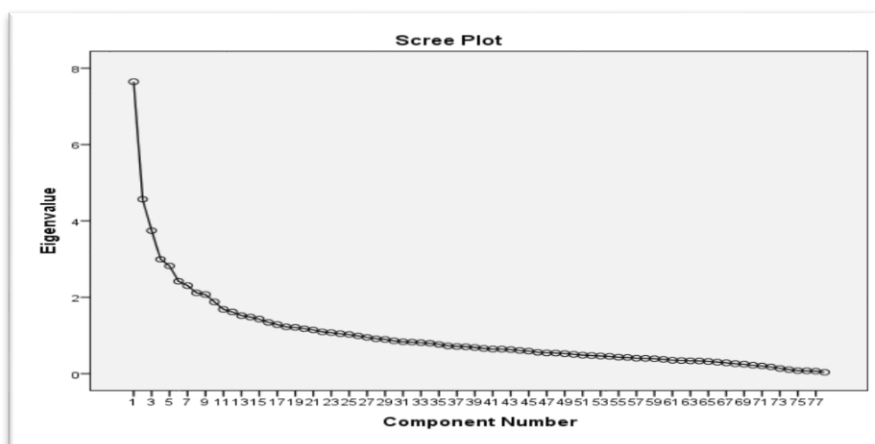
جدول 08: نتائج مقياس ملائمة البيانات KMO

KMO and Bartlett's Test			
Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.			0,692
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	14175,28	
	Df	3003	
	Sig.	0,000	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS ,20

يبين الجدول أعلاه نتائج اختبار قيمة اختبار KMO وهي تساوي 0.692 و هي أكبر من الحد الأدنى مما يؤكد ملائمة هذه البيانات لتحليل العاملي وهي تتفق مع اختبار Bartlett's Test of Sphericity التي هي دالة إحصائية وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقول وجود ارتباطات بين المتغيرات.

شكل 01: Scree Plot



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS ,20

الشكل البياني Scree يمثل استخراج العوامل المقبولة بناء على قيم الجذور الكامنة أيضا ولكن من خلال الشكل وليس القيمة والقيم المعتمدة هنا هي قيم الشكل قبل أن يصبح مستويا نوعا ما .

ونلاحظ في هذا الشكل وجود 8 عوامل قبل أن يبدأ الشكل بالاستواء.

وأما عن المعيار المستخدم لتقويم التشعب تم الاعتماد على معيار "Stevens, 2002" الذي

يعتبر التشعبات التي أكبر من 0.3 مقبولة

التشعبات التي أكبر من 0.4 مهمة

التشعبات التي أكبر من 0.5 أساسية

لكن في هذه الدراسة تم اعتبار كل المعاملات التي اقل من 0.5 قيم غير مقبولة فتم المستخرجة موضحة التي

أكبر من 0.5 الأساسية فقط و العوامل المستخرجة

يبين أن هناك 11 عامل تم استخراجهما كذلك يعرض قيم تشبعات المتغيرات على كل عامل وكانت بالترتيب كالتالي: تشبع متغيرات الثقة كان اعل تشبع وبالتالي يعتبر العامل الأول وتم تسميته بمؤشر الثقة . المتغيرات التالية : الانتماء إلى جمعية التضامن والأعمال الخيرية، الانتماء إلى جمعية ذوي الاحتياجات الخاصة و غير المؤهلين، الانتماء إلى جمعية الأحياء والقرى، الانتماء إلى أحزاب سياسية، انتماء إلى جمعية الصحة والطب، الانتماء إلى جمعية أولياء التلاميذ، الانتماء إلى جمعية البيئة و والوسط المعيشي، الانتماء إلى النقابات المهنية تمثل العامل الثاني و نسميه مؤشر الانتماء إلى الجمعيات.

المتغيرات التالية: مؤشر الحصول على المعلومة، مقارنة بخمس سنوات مضت حق الوصول إلى أفضل المعلومات ؟ تشبع في العامل الثالث وتم تسميته مؤشر المعلومة والاتصال

أما الدخل، السن و الحالة العائلية فيندرج ضمن العامل الرابع وتم تسمية المعلومات الشخصية اما المساهمة بالوقت في مشروع يحقق المصلحة العامة ولا يحقق المصلحة الخاصة، الناس في منطقة متعاونون فهي مندرجة ضمن العامل السادس و تم تسميته مؤشر العمل الجماعي و التعاون

2.3. تقدير النموذج المتعدد:

لدراسة أثر رأس المال الاجتماعي و مستوى التعليم على النمو الاقتصادي و بالاستناد إلى الدراسات التجريبية السابقة الخاصة بالعلاقة بين رأس المال الاجتماعي، التعليم النمو الاقتصادي خاصة دراسة (N. Mankiw, D. (1992, Romer, D. Wei, (2000, S. Nicolas, (2011, I. Neira M. Maysam, F. Marzieh, F. Saeid, (2011, و بالإضافة إلى نتائج التحليل العملي يمكن بيان معادلة النمو الاقتصادي المستخدمة على النحو التالي:

$$Y = c_0 + c_1 Ind_1 + c_2 Ind_2 + c_3 Ind_3 + c_4 Ind_4 + c_5 Ind_5 + c_6 Educ + c_7 Age + c_8 Sit Fam$$
 حيث اعتبر الدخل

الفرد المتغير الذي يعبر عن النمو الاقتصادي متغير تابع و رمز له ب Y

والعوامل كما تم تحديدها بالتحليل العملي متغيرات مستقلة حيث تعتبر مؤشرات رأس المال الاجتماعي و المستوى التعليمي والحالة العائلية و الجنس متغيرات مستقلة حيث

Ind_1 مؤشر الثقة و التضامن

Ind_2 مؤشر المشاركة في الجمعيات

Ind_3 "مؤشر المعلومة والاتصال" Ind_4 مؤشر الترابط الاجتماعي

Ind_5 مؤشر العمل الجماعي " Educ المستوى التعليمي

Age السن Sit Fam الحالة العائلية

و بالتالي تصبح معادلة الانحدار الخطي المتعدد ب متغير تابع و 8 متغيرات مستقلة ، وتم الاعتماد في تقدير نموذج على طريقة إدخال كل المتغيرات مرة واحدة (Entrée). ونتائج التقدير موضحة في الجدول

جدول 09: نتائج تقدير نموذج المتعدد

Sig.		Coefficients non standardisés		Modèle
	Erreur standard	A		
0,050	0,700	-1,378*	(Constante)	1
0,000	0,120	1,116**	الحالة العائلية	
0,002	0,150	0,479**	السن	
0,019	0,115	0,271**	المستوى التعليمي	
0,468	0,188	0,136	المشاركة في الجمعيات	
0,125	0,102	0,157	المعومة و الاتصال	
0,310	0,131	0,133	العمل الجماعي	
0,590	0,151	0,082	ترابط الاجتماعي	
0,577	0,156	0,087	الثقة	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS 20,

$$Y = 1.378 + 0.087 \text{ Ind}_1 + 0.136 \text{ Ind}_2 + 0.157 \text{ Ind}_3 + 0.133 \text{ Ind}_4 + 0.082 \text{ Ind}_5 + 0.271 \text{ Educ} + 0.479 \text{ Age} + 0.082 \text{ Sit Fam}$$

من الجدول السابق نلاحظ قيمة لكل من الثابت و sig لكل من معامل المستوى التعليمي قدرت ب 0.019 و sig لمعامل الحالة العائلية ب 0.00 و sig للسن ب 0.05 اقل من 0.05 و بالتالي هي معنوية عند 5% لكن قيمة sig لمعاملات مؤشرات رأس المال الاجتماعي في اكبر من 0.05 وبالتالي عدم معنوية مؤشرات رأس المال الاجتماعي .

كما بينت نتائج التقدير أن قيمة الثابت سالبة وهذا معناه انه كلما انعدمت معاملات كلما قل النمو الدخل ياي عند انعدام مستوى التعليم، أو انعدام معامل السن أو الحالة العائلية ينخفض قيمة الدخل الفردي. والإشارة الموجبة لمعاملات مستوى التعليم والسن والحالة العائلية، توضح أنهم يؤثروا بطريقة ايجابية على الدخل الفردي .

حيث زيادة وحدة واحدة من الدخل الفردي يلزمها 0.27 وحدة من مستوى التعليم في الجزائر ، وهذا ما يفسر ان زيادة مستوى التعليم تسمح بزيادة فرص الحصول على عمل و بالتالي زيادة الدخل الفردي لكن رغم ذلك ، نلاحظ ضعف مساهمة التعليم في الدخل الفردي في الجزائر ، ذلك نتيجة أن السياسات التعليمية المنتهجة، والمجهودات المبذولة لإصلاح نظام التعليم في الجزائر ركزت على التوسع الكمي و أهملت الاهتمام بالنوعية .

والجدول التالي يوضح خصائص النموذج ككل:



جدول 10: خصائص النموذج

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	,520 ⁰	,2710	,2580	1,076	,2710	20,513	8	442	,0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS 20,

لدينا قيمة Prob(F-statistic) فيشر المحسوبة 0.00 وهي اقل من 0.05 وبالتالي النموذج ككل معنوي عند 1% 10%، أما بالنسبة لقيمة معامل التحديد فهو يساوي 0.27 وهي قيمة ضعيفة وطردية وهي توضح الحالة العائلية والسن والمستوى التعليمي ورأس المال الاجتماعي تفسر الدخل الفردي في الجزائر بنسبة 27%، وبما أن وجد معاملات كل مؤشرات رأس المال الاجتماعي غير معنوية وهذا يفسر أن رأس المال الاجتماعي في الجزائر لا يؤثر مباشرة على الدخل الفردي وبالتالي النمو الاقتصادي، لكنه يؤثر بطريقة غير مباشرة عن طريق التعليم . فوجد في النتائج السابقة أن رأس المال الاجتماعي يؤثر في التعليم، وهذا الأخير يؤثر مباشرة في النمو الاقتصادي وبالتالي رأس المال الاجتماعي يؤثر في النمو الاقتصادي و لكن بطريقة غير مباشرة.

الخاتمة:

في هذه الدراسة تمت دراسة واقع رأس المال الاجتماعي في الجزائر ، من خلال تطبيق استبيان شمل مؤشرات رأس المال الاجتماعي كما وضعها البنك الدولي ، ومعرفة العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والنمو الاقتصادي باستخدام الاختبارات الإحصائية.

و بينت النتائج أن معظم لأفراد لا يشاركون في الجمعيات وبالتالي ضعف الانتماء للجمعيات ، ضعف الثقة الكلية، وان وجدت هي لا تخرج عن المحيط العائلي، وضعف الثقة في بقية الأشخاص والأفراد ويعتبر النواب السياسيون آخر الأفراد الذين يثقون فيهم بنسبة 1%، وبالتالي هذه النتيجة الأخيرة جاءت مؤكدة لنتيجة ضعف المشاركة السياسية، أما فيما يخص مؤشر الترابط الاجتماعي فتم استنتاج انه هناك ترابط اجتماعي فمعظم الأشخاص سعداء نوعا ما في حياتهم، و يشعرون بالأمن، و يفضلون المشاركة في المشاريع العامة، و العمل الجماعي وبالتالي تحسن في مؤشر العمل الجماعي و في مؤشر المعلومة والاتصال، كما بينت نتائج التحليل الإحصائي، أن المؤشرات المهمة الدالة على تكون رأس المال الاجتماعي في الجزائر هي عامل الأول الثقة و بعدها عامل الانتماء إلى الجمعيات و بعدها العوامل الأخرى كما تم اعتبار مؤشر المشاركة السياسي عامل غير مهم في تكوين رأس المال الاجتماعي في الجزائر و بالتالي يمكن استنتاج ضعف تكون رأس المال الاجتماعي .

كما بينت النتائج انه كلما كانت علاقة الفرد الجيدة مع أسرته و كلما زاد قضاء الوقت معهم وزاد الرضا بمستوى التعليمي للأسرة و تحسن علاقة الفرد بجيرانه و أصدقائه كلما تحسن مستواه التعليمي، بالمقابل أن مستوى التعليم يؤثر في رأس المال الاجتماعي و بالتالي يوجد علاقة طردية بين التعليم و رأس المال الاجتماعي في الجزائر،

كما يوجد فرق من حيث مستوى الدخل لمؤشرات رأس المال الاجتماعي و هذا ما أكدته الاختبارات الإحصائية التي وجدت انه يوجد فرق كبير بين المشاركة في الجمعيات الدينية، الرياضية، جمعية أولياء التلاميذ، النقابة و جمعيات التضامن حيث مستوى التعليمي و الدخل والسن والحالة العائلية، كما يوجد فرق بين الثقة في العائلة، الثقة في الجيران، الثقة في الأطباء، الثقة في المساجد في من حيث مستوى التعليمي و الدخل والسن والحالة العائلية. كما يختلف الشعور بالأمن والسعادة وحسب مستوى التعليم و مستوى الدخل و السن والحالة العائلية. إما الاهتمام بالسياسة يوجد فرق قوي في التصويت في الانتخابات و تحقيق الحكومة للمصلحة العامة من حيث مستوى التعليمي و الدخل والسن والحالة العائلية. وبالتالي سننتج انه يوجد فرق بين مؤشرات رأس المال الاجتماعي من حيث مستوى التعليم ومستوى الدخل.

كما بينت نتائج تقدير نموذج معنوية مستوى التعليم والسن والحالة العائلية، و عدم معنوية مؤشرات رأس المال الاجتماعي و بالتالي نستنتج أن رأس المال الاجتماعي لا يؤثر مباشرة على النمو الاقتصادي، لكن يؤثر بطريقة غير مباشرة عن طريق التعليم.

قائمة المراجع:

- طلعت مصطفى السروجي، 2009، رأس المال الاجتماعي، مكتبة الانجلو المصرية.
- روبرت بوتنام ترجمة إيناس عفت، 2006، كيف تنجح الديمقراطية، تقاليد المجتمع المدني في إيطاليا الحديثة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة.
- حمزة محمد دودين، 2013، التحليل الإحصائي المتقدم للبيانات باستخدام spss، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة.
- فضل النقيب، 2006، مفهوم رأس المال الاجتماعي وأهميته بالنسبة للأراضي الفلسطينية المحتلة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية).
- عبد الناصر علك حافظ، عبد الله حكمت النقرار، 2012 وفاء عدنان، الاستثمارات الفاعلة لذكاء الأعمال وفقا لدخل رأس المال الاجتماعي: عرض نظري تحليلي، مجلة الإدارة والاقتصاد، بغداد، السنة الخامسة والثلاثون - عدد 2012، 93، ص 181.
- سمية أحمد علي عبد المولى، 2014، رأس المال الاجتماعي وإعادة توزيع الدخل في مصر، بحوث اقتصادية عربية، العدد 65.
- Forte, J. Palomino, E. Ausina, 2015, Does social capital matter for European regional growth?, European Economic Review, Vol. 77,
- A.Taylor, C.Williams, M.Heriot, E.Grande, 2006, Measuring Social capital in a known disadvantaged urban community-health policy implications, Australia and New Zealand Health Policy, vol 3
- G. Daniele, B. Gey, 2015, Interpersonal trust and welfare state support, European Journal of Political Economy, Vol. 39,

- I.Kawach.,B. Kennedy ,M.Glass,1999, Social capital and Self-rated health: AContextual Analysis, American Journal of Public Health,vol 89
- J. Dearmon, 'G.Robin , 2011,Trust and the accumulation of physical and human capital, European Journal of Political Economy, Vol. 27, Issue 3,
- J. Temple,2000, Growth Effects Of Education And Social Capital In The Oecd Countries, OECD Economics Department Working Papers N. 263, Organization de Cooperation et de Développement Economiques
- J.Colmen,1988,Social Capital In The Creation Of Human Capital, The American Journal Of Sociology, vol. 94
- K. Chou, 2006,Three simple models of social capital andeconomic growth, The Journal of Socio-Economics vol 35
- P. Hawe, A.Shiell,2000, Social Capital and Health Promotion, a review Social Sciences and Medicine,vol 51
- P.Bourdieu,1980, Le Capital Social, Notes Provisoires, Actes de la recherche en sciences sociales, volume.31L'éditeur de Persée
- R. Horváth ,2013, Does trust promote growth?, Journal of Comparative Economics ,Volume 41, Issue 3,
- S.Nicolas,2000,Capital social et developpement :quelque éléments d'analyse ,document de travail ,N .57
- W.Deng , Y.Lin, J. Gong , 2012,A smooth coefficient quantile regression approach to the social capital,economic growth nexus, Economic Modelling Vol.29.